

# التمويل الجماعي - دراسة تأصيلية تطبيقية فقهية مقارنة -

Crowdfunding: A Foundational and Applied Study  
in Comparative Islamic Jurisprudence

فهد عبدالله محمد العجمي

باحث دكتوراه في المعهد العالي للقضاء بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Fahd Abdullah Mohammed Alajmi

Crowdfunding

Author: Fahd Abdullah Mohammed Al-Ajmi



## الملخص

يُعد التمويل الجماعي من أساليب التمويل المستجدة التي حظيت باهتمام بالغ عالميًا، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التمويل الجماعي، وبيان أشكاله الرئيسية، وتحليل الأدوار التي تقوم بها منصاته، كما يدرس البحث النماذج الشرعية المستخدمة في التمويل الجماعي الإسلامي، ويضع الضوابط اللازمة التي يجب أن تحكمه في الاقتصاد الإسلامي، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات وتحليلها فقهياً. كما توصل البحث إلى عدة نتائج، أهمها أن التمويل الجماعي ليس ظاهرة حديثة بالكامل بل هو امتداد لممارسات التعاون والتكافل، وأن التطور التكنولوجي أعاد تشكيله، كما خلص البحث إلى إمكانية تكييف النماذج المعاصرة لتتوافق مع الشريعة عبر عقود مالية إسلامية كالمضاربة، والمرابحة، والإجارة، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية ووجود رقابة شرعية مستقلة لضمان سلامة التطبيق.

الكلمات الدالة: التمويل الجماعي، الاقتصاد الإسلامي، الضوابط الشرعية، المضاربة، المضاربة، منصات التمويل.

**Abstract:**

Crowdfunding is considered one of the emerging financing methods that has gained significant global attention. This research aims to highlight the concept of crowdfunding, clarify its main forms, and analyze the roles played by its platforms. The study also examines the Sharia-compliant models used in Islamic crowdfunding and establishes the necessary controls that must govern it within the Islamic economy. The research adopted the descriptive-analytical methodology by collecting and jurisprudentially analyzing information.

The study reached several conclusions, most notably that crowdfunding is not an entirely new phenomenon but an extension of historical practices of cooperation and solidarity, which technological development has reshaped. The research also concluded that contemporary models can be adapted to comply with Sharia through Islamic financial contracts such as Mudarabah, Murabaha, and Ijarah, while emphasizing the necessity of adhering to Sharia controls and the presence of independent Sharia supervision to ensure sound implementation.

**Keywords:** Crowdfunding, Islamic Economics, Sharia Controls, Murabaha, Mudarabah, Crowdfunding Platforms.

## المقدمة

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١) ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢) ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، أما بعد:

فإن المطلع على التعاملات المالية المعاصرة ومستجداتها يتبين له كثرة مجالاتها، وسرعة تجدداتها، لاسيما مع تنوع حاجات الناس وتعقدها، مما يتطلب عناية المشتغلين بالفقه لدراسة نوازلها، وتحرير مسائلها، وبيان الحكم الشرعي فيها، ومع انطلاق التقنية في هذا العصر، والتقارب الزمني والمعرفي بين أقطاره أصبحت الحوادث التي تحتاج إلى دراستها وتطلب حكم الشريعة فيها تزداد وتكثر، لاسيما ما يتعلق بالمعاملات المالية التي تحتاج إلى تقصي جذورها، ومعرفة أهدافها، وأسباب نشوئها، ثم أدواتها ووسائلها وأحوالها، ومن ثم تنزيل أحكام الشريعة عليها؛ إذ الفقه تنزيل المشروع على الواقع، ويُعد التمويل الجماعي من أساليب التمويل المستجدة التي حظيت باهتمام بالغ على المستوى المحلي والعالمي، والذي يتميز عن غيره من أساليب التمويل بمشاركة مجموعة كبيرة من الأفراد بمبالغ صغيرة نسبياً في تمويل مشروع أو منشأة عبر منصات معدة لهذا الغرض على شبكة الإنترنت<sup>(١)</sup>.

(١) يُنظر: خطة بحث الباحث عبدالعزيز الدميحي بعنوان «التمويل الجماعي، دراسة فقهية تطبيقية» (ص: ١).

ولا تزال الدول المختلفة تعاني من عدد من الظواهر الاجتماعية الناتجة عن النظم الاقتصادية المعتمدة في هذه الدول: كالفقر والبطالة وغيرها، أنتجت تفاوتاً طبقيًا، وعدم التوزيع الجيد للثروة، وحتى التخلي عن بعض القيم الإسلامية للتكافل الاقتصادي، رغم انتهاجها لبعض السياسات الاجتماعية، والتي تحاول من خلالها إيجاد مخرج تساعد على القضاء عليها أو التخفيف من حدة هذه الظواهر من خلال تطبيق برامج مستوردة متعددة أثبتت عدم فعاليتها، وإن تبني هذه الدول لبعض وسائل التمويل الجماعي الإسلامي يسمح باستعمال بعض مصادر الأموال المهمة في الاقتصادات، والتي لها من الأهمية ما يجعلها مصادر نقدية تعيد التوازن لبعض القطاعات والتوزيع العادل للدخل، بأن تكون جديدة متجددة تخلق أموالاً إضافية من استغلالها، إضافة إلى أنها تزود الاقتصاد برؤوس أموال تستثمر في المشروعات التي تعود بالنفع على أفراد المجتمع، مما يصبح لزاماً على البنوك والمؤسسات المالية - وحتى الأفراد - اعتماد وسائل تمويل اجتماعي مبتكرة وجديدة، ويعد التمويل الجماعي أحد أهم هذه الطرق الحديثة<sup>(١)</sup>.

ويتناول هذا البحث الإطارين النظري والعملي بدءاً من مفهوم التمويل الجماعي ووصولاً إلى أشكال تطبيق التمويل الجماعي معزراً بالنقد والحلول، ومن ثم الرؤية.

### مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث في الحاجة إلى دراسة «التمويل الجماعي» كأسلوب مستجد، وبيان مدى توافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة مع تنوع أشكاله وحاجة المشاريع الناشئة إليه، مما يتطلب تحريراً فقهياً لنماذجه وبياناً لضوابطه.

### أسئلة البحث.

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما هو مفهوم التمويل الجماعي وما هي أشكاله الرئيسية؟
٢. ما هي الأدوار التي تقوم بها منصات التمويل الجماعي في العملية التمويلية؟
٣. ما هي النماذج الشرعية التي يمكن استخدامها في التمويل الجماعي الإسلامي؟

(١) ينظر: التمويل الجماعي الإسلامي كوسيلة للتمويل الاجتماعي (ص: ٧٧).

٤. ما هي الضوابط التي يجب أن تحكم التمويل الجماعي في الاقتصاد الإسلامي؟ أهمية البحث.

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مفهوم التمويل الجماعي، وأبرز أنماطه، وبيان دوره في دعم الابتكار والتنمية الاقتصادية، إضافةً إلى بيان الإطار الشرعي الذي يحكمه، خاصة في الدول التي تسعى لأسلمته وتطويعه وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

أهداف البحث.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- بيان مفهوم التمويل الجماعي وأشكاله الرئيسية.
- ٢- تحليل الأدوار التي تقوم بها منصات التمويل الجماعي في العملية التمويلية.
- ٣- دراسة النماذج الشرعية المستخدمة في التمويل الجماعي الإسلامي.
- ٤- بيان الضوابط التي يجب أن تحكم التمويل الجماعي في الاقتصاد الإسلامي.

منهج البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

- ١- جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية.
- ٢- دراسة أنواع منصات التمويل الجماعي من الناحية الفقهية.
- ٣- بيان آلية عمل منصات التمويل الجماعي من خلال استخدام بعض العقود المستخدمة: كالمراوحة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك.

الدراسات السابقة.

تناولت العديد من الدراسات الإسلامية موضوع التمويل الجماعي من زوايا مختلفة؛ حيث تناولت بعض الأبحاث مدى ملاءمة التمويل الجماعي للشريعة الإسلامية؛ فقد قدمت تحليلاً فقهياً للعقود المستخدمة في التمويل الجماعي وبدائلها الشرعية والمخاطر التي تحول دون تطبيق بعض العقود في تلك المنصات، ودور منصات التمويل الجماعي من الناحية الشرعية، كما ركزت بعض الأبحاث على الدراسة التطبيقية لعدد من نماذج التمويل الجماعي العاملة في

منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي وماليزيا وأفريقيا، ومن أبرز الأبحاث التي كُتبت في مجال التمويل الجماعي:

١- «التمويل الجماعي الإسلامي عبر المنصات الرقمية»، للدكتور ناصر الهويمل، حيث نشر البحث في مجلة «دراسات في الاقتصاد الإسلامي» عام ٢٠٢٠م، وقد ركز على تعريف التمويل الجماعي الإلكتروني وضبطه شرعاً، وبيان العقود الشرعية الممكن استخدامها في التمويل الجماعي، متبعاً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي مع تكييف فقهي للعقود، ومن أبرز النتائج التي وصل إليها بحثه أن التمويل الجماعي الإسلامي يمكن ضبطه باستخدام عقود مثل: المرابحة والمضاربة والمشاركة تحت إشراف رقابة شرعية على المنصات.

٢. «التمويل الجماعي الإسلامي: الضوابط الشرعية والتحديات المعاصرة»، للدكتور وليد عبد الكريم، وقد نشر البحث في مجلة «جامعة أم القرى للاقتصاد الإسلامي» عام ٢٠١٩م، وقد هدف البحث إلى تحديد الإطار الشرعي للتمويل الجماعي، وعرض التحديات التشريعية والتقنية التي تواجهه، واتبع في ذلك المنهج التحليلي المقارن، وقد توصل البحث إلى أنه لا يجوز ضمان رأس المال في عقود المضاربة، وأن هناك حاجة لتطوير الإطار القانوني المنظم لهذا النشاط.

٣. «Islamic Crowdfunding: A Comparative Study of Malaysia and the Middle East»، للباحثة Noraziah Mohd Suki et al.، وقد نشر البحث في مجلة Journal of Islamic Marketing، عام ٢٠٢١م، وقد ركز البحث على المقارنة بين نماذج التمويل الجماعي الإسلامي في ماليزيا والدول العربية، وقد استخدمت الباحثة في ذلك المنهج التحليلي المقارن.

وقد وصلت إلى عدد من النتائج، ومن أهمها أن ماليزيا كانت سباقة في تنظيم المنصات الإسلامية (SC guidelines)، بينما تعاني منصات التمويل الجماعي في منطقة الشرق الأوسط من ضعف البيئة التشريعية والرقابية، وهذا مما يعيق التطور.

٤. «التمويل الجماعي الإسلامي: رؤية استشرافية»، للباحث عبد العزيز بن صالح السعيد، وقد قدمه إلى ندوة «البركة للاقتصاد الإسلامي» عام ٢٠٢١م، وقد ركز على بيان مستقبل التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة، مستخدماً المنهج التحليلي الوصفي، ومن أبرز ما انتهى إليه البحث أن المنصات الإسلامية قادرة على قيادة الابتكار المالي بشرط ضبط العقود ووجود رقابة.

٥. «التمويل الجماعي الإسلامي عبر الإنترنت: دراسة تحليلية فقهية»، وهي رسالة ماجستير قدمها الباحث محمد عمر الحارثي لجامعة الملك سعود عام ٢٠٢٢م، وقد ركز على تكييف



العقود المعتمدة في المنصات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، متبعًا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز النتائج التي وصل إليها أن بعض النماذج تقع في شبهات ربوية دون وجود رقابة شرعية دقيقة.

٦. «تحديات التمويل الجماعي الإسلامي: دراسة حالة منصة شكرة»، للباحث زوبر بولحبال، نُشرت في المجلة المغربية للبحث في الاقتصاد الإسلامي عام ٢٠٢٢م. تناولت الدراسة أهمية التمويل الجماعي كآلية بديلة لتمويل الشركات الناشئة والصغيرة في الدول المسلمة، مع التركيز على ضرورة تكييفه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أبرز ما توصل إليه: أن غياب الإطار القانوني، وضعف وعي المستثمرين، يشكلان تحديين رئيسيين أمام انتشار هذا النوع من التمويل، كما شدد على أهمية دمج العقود الشرعية كالمضاربة والمرابحة ضمن آليات التمويل الحديثة بما يحقق التوافق بين التقنية والمعايير الشرعية، وتُعد هذه الدراسة ضمن الاتجاهات التي ركزت على الضوابط الشرعية، وإمكانية استخدام العقود الإسلامية، إضافة إلى رصد المخاطر والتحديات العملية أمام تفعيل التمويل الجماعي الإسلامي.

خطة البحث.

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الجماعي ونشأته.

المبحث الثاني: التوصيف الفقهي لمنصات التمويل الجماعي وأطرافه.

المبحث الثالث: صور التمويل الجماعي المعاصرة وحكمها الشرعي.

المبحث الرابع: ضوابط التمويل الجماعي والنماذج الشرعية المقترحة.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

تعريف التمويل الجماعي لغة واصطلاحًا.

التمويل الجماعي مصطلح حديث محول عن اللغة الإنجليزية وهو مكون من كلمتين «Crowd funding»، فالكلمة الأولى «Crowd» معناها الحشد، ويُقصد بها الجماهير، والكلمة الثانية «funding» وهي التمويل، فيمكن القول بأنه حشد أو جمع الأموال من الجماهير<sup>(١)</sup>.

(١) منصات التمويل الجماعي: بين النظري والتطبيق كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية (ص: ٤٣).

والتمويل في اللغة مشتق من المال، وهو ما يملكه الإنسان من جميع الأشياء<sup>(١)</sup>، والفعل منه مَوَّلَ أي: أعطاه المال وقدم له ما يحتاج من المال، فيقال: مَوَّلَ فلاناً ومَوَّلَ العمل، ويقال تمَوَّلَ: أي صار ذا مال كثير<sup>(٢)</sup>.

لقد عمل بعض أهل العلم على صياغة تعريف للتمويل بما يتوافق مع نظام الاقتصاد الإسلامي فقال هو: «تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية»<sup>(٣)</sup>، وبالرغم من تقييد التعريف السابق التمويل بالعمليات المالية والاقتصادية المباحة من الشرع إلا أنه قيد التمويل على جهة الاسترباح، فخرج بذلك التمويل على جهة التبرع أو التمويل لإقامة المشروعات الخيرية، أو التمويل على جهة القرض الحسن، وقد عمل بعض أهل العلم على إيجاد تعريف يتلافى ما كان من التعاريف السابقة، فقال هو: «تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحت عليه الأحكام الشرعية»<sup>(٤)</sup>، فأدخل في هذا التعريف أنواع التمويل الاستثماري والتطوعي والهبات والقرض والصدقات، سواء كان على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

وأما التمويل الجماعي كمصطلح مركب خاص فوردت فيه تعريفات متعددة من مصادر متعددة، منها جهد باحثين، ومنها تعريف صادر عن مؤسسات مالية يُلَخَّصُ نظرة المؤسسة للتمويل الجماعي، ومنها تعريف صادر عن قرارات المؤتمرات، فعُرفَ بأنه: «عملية يقوم فيها الأفراد أو المجموعات بجمع الأموال والموارد الأخرى لتمويل المشاريع التي يبدأها أشخاص أو منظمات أخرى بدون وسطاء ماليين تقليديين، وقد تشمل المشاريع الممولة من قبل الجماهير الأعمال الإبداعية والمنتجات والمنظمات غير الربحية ودعم المقاولاتية-ريادة الأعمال- والشركات، أو تبرعات لغرض معين»<sup>(٥)</sup>، وعُرفَ بأنه: «طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية لتمويل أعمال، أو مشاريع محددة،

(١) ينظر: لسان العرب (٦٣٥/١١)، مادة مول.

(٢) ينظر: مختار الصحاح (ص: ٣٠١)، مادة مول، القاموس المحيط (ص: ١٠٥٩)، مادة مال.

(٣) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (ص: ١٢).

(٤) التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (ص: ٣١).

(٥) ينظر: التمويل الجماعي الجماهيري، الماهية والأساسيات (ص: ٧٠).

أو استهلاك فردي، أو أية احتياجات تمويلية أخرى، كما ينطوي هذا النشاط على استخدام المنصات القائمة على شبكة الإنترنت للربط ما بين مستخدمي الأموال (المقترضين) بالمولين الأفراد (المقترضين) بما يتجاوز -في العديد من الحالات- دور الوسطاء الماليين التقليديين<sup>(١)</sup>. وأما التعريفات الصادرة عن المؤسسات فقد عرفت المنظمة الدولية لهيئات سوق المال بأنه: «مصطلح شامل يصف استخدام مبالغ صغيرة من المال، يتم الحصول عليها من عدد كبير من الأفراد أو المنظمات، لجمع الأموال لمشروع أو قرض تجاري أو شخصي أو تمويل احتياجات أخرى من خلال منصات قائمة على الإنترنت»<sup>(٢)</sup>، وصدر به تعريف البنك الدولي بأنه: «وسيلة ممكنة عبر الإنترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات أو استثمارات من عدة أفراد»<sup>(٣)</sup>.

### نشأة التمويل الجماعي ومنصّاته:

فكرة التمويل الجماعي قد يظنها البعض أنها فكرة جديدة، لكن في الحقيقة هي فكرة قديمة نشأت منذ القدم، وإن كانت بأساليب مختلفة طبقاً للعصور التي نشأت فيها؛ ففكرة المضاربة المتعددة الأطراف -أي التي يمولها عدة أفراد- هي أسلوب من أساليب التمويل الجماعي، وتُعد الشركة كذلك نوعاً من أنواع التمويل الجماعي؛ حيث يقوم الأفراد فيما بينهم بالتعاون على تمويل مشروع ما برؤوس الأموال التي يقوم بدفعها هؤلاء الشركاء<sup>(٤)</sup>.

وفي السبعينيات من القرن الماضي أخذ التمويل الجماعي شكلاً جديداً عندما ظهرت مؤسسات تُقرض الشخص دون اللجوء إلى البنوك التقليدية<sup>(٥)</sup>.

وعندما أصبحت الحرب بين الهند والصين حتمية في عام ١٩٦٢م، طلب رئيس وزراء الهند من شعبه التبرع لصندوق الدفاع عن الهند، فجمعوا أموالاً كثيرة من النقد والذهب<sup>(٦)</sup>.

(١) الإصدار الثاني لتقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، منصات التمويل الجماعي (ص: ٥).

(٢) منصات التمويل الجماعي: بين النظري والتطبيق كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية (ص: ٤٣).

(٣) منصات التمويل الجماعي: بين النظري والتطبيق كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية (ص: ٤٣).

(٤) منصات التمويل الجماعي د. هاجد العتيبي (ص: ٥٨٠).

(٥) المصدر السابق.

(٦) دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي لل MSME (ص: ٢٨).

وقد ظهر التمويل الجماعي بشكله الحديث لأول مرة في السبعينات من القرن الماضي عندما ظهرت منظمات تقترض الشخص مباشرة دون تدخل أي جهة مصرفية، أول هذه المنظمات تأسست على يد شخص يدعى «جوناثون سويفت»، وكان اسمها «صندوق الإقراض الإيرلندي»، إذ عمدت هذه المنظمة على إعطاء القروض للعائلات ذات الدخل المتدنية في المناطق النائية<sup>(١)</sup>، وتشير الأخبار إلى أن أول ظهور للتمويل الجماعي الخيري في الولايات المتحدة كان في عام ١٨٨٥م عندما بدأت الدولة هناك حملة لجمع الأموال لبناء قاعدة لتمثال الحرية في نيويورك، بعد عجز الحكومة الفرنسية عن تمويل هذا المشروع بالكامل، فشارك في التبرعات أكثر من مئة وستين ألف شخص من سكان نيويورك لجمع أكثر من مئة ألف دولار<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ٢٠٠٣م اكتسب التمويل الجماعي شهرة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أطلق مشروع ArtistShare؛ لتمكين أصحاب الأفكار بجمع التبرعات من مشجعيهم؛ لتحقيق مشاريعهم، وتطورت هذه الحملة؛ لتصبح منصة لجمع تبرعات تمويل مشاريع التصوير الفوتوغرافي والأفلام القصيرة ومصممي الأزياء ومبرمجي التطبيقات الإلكترونية وغيرها<sup>(٣)</sup>. ومن بعد ذلك بدأ انتشار منصات التمويل الجماعي للقروض؛ ففي عام ٢٠٠٥م انطلقت أول منصة تقدم القروض الصغيرة واسمها Kiva، وقد ارتكز عملها على إقراض الأفراد؛ لمساعدتهم على إطلاق مشاريعهم الخاصة، وفي العام التالي انطلقت «Prosper»، أول منصة على الإنترنت في الولايات المتحدة؛ للإقراض المباشر أو ما يعرف بإقراض النظير للنظير<sup>(٤)</sup>.

وفي عام ٢٠٠٦م كان مايكل سوليفان يدير منصة «Fundavlog» لدعم مدوني الفيديو، وحرصاً منه على نشر كلمة عن المشروع، بدأت المدونة بشرح الفكرة تحت عنوان «التمويل الجماعي»، وعلى الرغم من أن مشروعه فشل في النهاية، فقد ابتكر مصطلح «التمويل الجماعي»<sup>(٥)</sup>.

وفي عام ٢٠١٢م، وقّع الرئيس الأميركي باراك أوباما على قانون (Jumpstart Our JOBS Business Startups)، والذي يُطلق عليه أحياناً قانون «Crowdfund»، ليصبح أول قانون ينظم

(١) دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي لل MSME (ص: ٢٩).

(٢) التمويل الجماعي الجماهيري، الماهية والأساسيات (ص: ٧١).

(٣) الهيكل المالي لشركات التمويل الجماعي وأثره في حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (ص: ٣٥٥).

(٤) دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي لل MSME (ص: ٣٠).

(٥) دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي لل MSME (ص: ٣٠).

آليات عمل التمويل الجماعي المستند إلى الأسهم<sup>(١)</sup>.  
وقد سجلت المملكة العربية السعودية حضوراً في التمويل الجماعي؛ فظهرت أول منصة للتمويل الجماعي باسم «سكوير Scopeer» بتصريح من هيئة السوق المالية عام ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م والتي تسمح لأصحاب المشاريع بجمع الاستثمارات عن طريق طرح جزء من أسهم الشركات الناشئة للجمهور<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ٢٠١٨م تأسست شركة «منافع المالية» لتمويل الملكية الجماعية والذي يتيح للشركات الحصول على استثمار من قبل الأفراد المسجلين على منصة «منافع المالية»؛ لدعم النمو وأعمال الشركة التشغيلية مقابل حصة بها<sup>(٣)</sup>، كما تأسست في المملكة منصة «رقمية Raqamyah»؛ لتمويل نظير إلى نظير<sup>(٤)</sup>.

كما أطلقت عام ٢٠٢١م منصة «دبي تكست» للتمويل الجماعي، وتدار هذه المنصة من قبل مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>(٥)</sup>.

### أهمية منصات التمويل الجماعي في العصر الحديث وخصائصها:

#### يحقق التمويل الجماعي العديد من المزايا، من أهمها:

أ- توفير الأموال اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: يمنح التمويل الجماعي فرصة للأفراد لتمويل مشاريعهم عندما تكون مصادر الأموال الأخرى غير متوفرة، على سبيل المثال إذا لم يكن من الممكن تأمين قرض مصرفي من الأسهل أن تساهم مجموعة من الأفراد في جزء صغير من الأموال المخصصة للمشروع بدلاً من أن يقدم المصرف قرضاً ويخاطر بمبالغ كبيرة.

ب- كفاءة الوقت: يُعد التمويل الجماعي طريقة سريعة لجمع الأموال، خلافاً للقروض المصرفية التي تتطلب مدة أطول للحصول على الأموال؛ كون المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية هي أكثر تعقيداً في عملية تقييم المخاطر الائتمانية للمقرض (صاحب المشروع)،

(١) دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي لل MSME (ص: ٢٥).

(٢) دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والإمارات مع الإشارة لحالة الجزائر (ص: ١٤٦).

(٣) دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والإمارات مع الإشارة لحالة الجزائر (ص: ١٤٨).

(٤) دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والإمارات مع الإشارة لحالة الجزائر (ص: ١٥١).

(٥) الإصدار الثاني لتقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، منصات التمويل الجماعي (ص: ٧)، دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والإمارات مع الإشارة لحالة الجزائر (ص: ١٥٣).

كما أنها تمول المشروع بالكامل على عكس منصات التمويل الجماعي؛ إذ قد يمول المشروع الصغير مئات الأفراد وبمبالغ بسيطة لكل منهم.

ج- التسويق: كلما زاد عدد الممولين للمشروع في منصات التمويل الجماعي زادت عمليات الترويج له؛ إذ يمكن أن يكون الإعلان عن مشروع عبر الإنترنت شكلاً قيماً للتسويق، ويمكنه جذب انتباه وسائل الإعلام، بالإضافة إلى التعليقات وردود الأفعال وكيفية تحسينها.

د- طريقة جيدة للتحقق من المشروع: توفر منصات التمويل الجماعي فرصة جيدة لتحديد مستوى الطلب والدعم لفكرة المشروع، فإذا حصلت على كثير من الاهتمام الإيجابي فهذه إشارة إلى أن المشروع يحظى بفرصة أكبر للنجاح، وبالعكس؛ فهو أشبه باستطلاع للرأي.

هـ- ولاء المستثمرين: عادة ما يصبح الأفراد الذين يمولون مشروعاً معيناً مخلصين، ويمولون مشاريع مستقبلية معاً لنفس أصحاب المشروع الأول، لكن بشروط أكثر ملاءمة.

و- زيادة المنافسة في القطاع المالي: التمويل الجماعي يعزز المنافسة داخل صناعة الخدمات المالية؛ كونه يقدم تمويلاً سهلاً وغير مكلف كثيراً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يدفع المؤسسات التقليدية إلى تقليل كلف الإقراض أو استثناء المشاريع الصغيرة من بعض الشروط؛ مما يؤدي إلى انخفاض في تكلفة الحصول على الأموال<sup>(١)</sup>.

ومن العلامات الفارقة التي تجعل التمويل الجماعي ذا أهمية كبرى هو توفير الوقت والجهد والاستغناء عن الوسطاء الماليين من البنوك والمصارف، حيث يُمكن إنشاء حملة على منصة التمويل الجماعي في غضون ساعة، ثم إتاحة تلك الحملة وجعلها مرئية لجمهور الناس، ونشر رابط الحملة إلى جميع فئات المجتمع بسهولة<sup>(٢)</sup>، وهذه التقنية توفر تكاليف الإقراض أو تكاليف الحصول على الخدمات، كما أن منصات التمويل الجماعي عادة لا ترتبط بساعات عمل محددة، بل تعمل على مدار الساعة وبشكل مؤتمت بالكامل<sup>(٣)</sup>.

كما يؤدي التمويل الجماعي إلى انتشار ظاهرة التكافل المجتمعي؛ حيث إن التمويل الجماعي القائم على الأعمال الخيرية يستهدف جمهوراً من المتبرعين، مما يجعل المجتمع

(١) الهيكل المالي لشركات التمويل الجماعي وأثره في حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (ص: ٣٥٧).

(٢) دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠ م (ص: ٢٠).

(٣) دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي للـ MSME (ص: ٥٦)، دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠ م (ص: ٢٠).



يعتاد على التبرع والتكاتف في معالجة مشكلات الأيتام والتعليم<sup>(١)</sup>، ويرى البعض أن منصات التمويل الجماعي تُمكن الدول النامية من التخلص من التحديات التي تواجه عملية تمويل الابتكار وتسمح للأفراد بتقديم مساهمات واستثمارات مباشرة في المشاريع التي يرغبون في الاستثمار فيها، وهو ما قد يسمح للبلدان النامية أن تحقق قفزة في البنية التحتية المالية اللازمة لدعم الابتكار<sup>(٢)</sup>.

### أطراف التمويل الجماعي:

على الرغم من الاختلافات في مفهوم التمويل الجماعي إلا أن كل ما يدور من تصورات وتطبيقات حول التمويل الجماعي يدل على أن العملية التمويلية تتألف من عناصر محددة يُنظر إليها على أنها تربطها علاقة تعاونية يجتمعون معاً؛ لتشكيل عملية التمويل الجماعي، فلا تتم إلا عن طريق وجود أربعة أطراف، وطرفان مساندان: أحدهما يشرف على عملية التمويل وينظمها، والآخر يكون طرف ثالث؛ لإتمام عمليات الاستثمار، فيكونون ستة أطراف، وهي<sup>(٣)</sup>:  
أولاً: أصحاب المشروع أو رواد الأعمال: هؤلاء هم الفاعلون الذين يسعون للحصول على تمويل لمشاريعهم الناشئة<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: الممولون أو المستثمرون: وهم مجموع الأفراد أو المؤسسات الذين يدعمون المشروع بالمال، ويكون لهم دور التمويل وإقناع من حولهم بالمشروع؛ ليدعموه بالترويج والمال؛ ليكون المشروع قادراً على تحقيق هدفه في وقت قصير<sup>(٥)</sup>.  
ثالثاً: التمويل: وهو المال الذي يُجمع من الأفراد أو يُقدم من قبل المؤسسات المانحة والذي يغذي المشروع.

رابعاً: منصات التمويل الجماعي: ويُطلق عليها أحياناً بوابات التمويل، وهي المواقع الإلكترونية التي تتيح نشر المشاريع وجمع التمويل، وتلعب دور الوسيط بين رُواد المشروع والمستثمرين،

(١) دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠ م (ص: ٢١).

(٢) منصات التمويل الجماعي: بين النظري والتطبيق كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية (ص: ٤٤).

(٣) دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي للـ MSME (ص: ٣٧).

(٤) الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة (ص: ٤٤٣).

(٥) الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة (ص: ٤٤٣).

وتعمل المنصة على التعريف بالحملة، وتدار المنصة من قبل مؤسسة متخصصة بعمليات التمويل الجماعي<sup>(١)</sup>.

خامساً: الجهات التنظيمية: وهي الهيئات الحكومية أو المالية التي تشرف على عملية التمويل الجماعي؛ لضمان الشفافية وحماية المستثمرين، وتنظم عمل المنصات<sup>(٢)</sup>.

سادساً: طرف ثالث في التمويل الجماعي الاستثماري: وهو الشركة المنفذة أو المورد، إذا كان التمويل الجماعي بصيغة المراجعة للأمر بالشراء أو التأجير التمويلي مثلاً، حيث تلجأ المنصات في هذه الصيغ إلى طرف ثالث، كالشركة الموردة للبضاعة، لتقوم بشراء السلعة أو توفير الأصل محل التعاقد، تمهيداً لبيعه للأمر بالشراء، أو لتأجيره عليه وفقاً لشروط العقد<sup>(٣)</sup>.

### التوصيف الفقهي لدور منصات التمويل الجماعي:

من خلال قراءة الدور الذي تقوم به منصات التمويل الجماعي في عمليات التمويل كافة، فإنها تقوم بدور الوساطة على الإنترنت بين طالب التمويل -صاحب الفكرة والمشروع- وبين أصحاب المال -الممولون-؛ حيث تعمل المنصة على تسهيل جمع وتحويل الأموال من الراغبين في التبرع أو الاستثمار إلى الباحثين والمحتاجين لرؤوس الأموال<sup>(٤)</sup>، وتطمع المنصات من خلال هذه الأعمال بالحصول على عمولة أو رسوم يختلف مقدارها باختلاف المنصات، وفي هذه الحالة تعتبر المنصة وكيلًا بأجر في القيام ببعض الأعمال، كإجراء العقود مع الأطراف الخارجية، مثل: إجراء عقد المراجعة بين المنصة -نيابةً عن الممولين- وبين البائع المورد لشراء سلعة معينة لصالح صاحب المشروع، كما تقوم المنصات بإيجاد طرق الدعم للمشاريع الخيرية، وبتوزيع نسب الأرباح بين الممولين، وتوثيق العقود، وجمع الأموال وتوزيعها على المستفيدين، ودراسات المشاريع، بالإضافة إلى المتابعة والرقابة، وقد سخرت تقنيات وأموال وموظفين بهدف القيام بهذا الدور، فالمنصات بحاجة إلى أخذ الأجرة؛ لضمان استمرار عملها، وقد أجاز الفقهاء الوكالة

(١) دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي للـ MSME (ص: ٣٨).

(٢) منصات التمويل الجماعي: بين النظري والتطبيقات كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية (ص: ٤٩).

(٣) لم أر هذا الطرف من أطراف التمويل الجماعي -فيما وقفت عليه-، لكنني أضفته؛ لأهميته ووجوده بالفعل في بعض صور التمويل الجماعي؛ ولذلك نص عليه من كتب في التمويل الجماعي ضمناً، يُنظر: التمويل الجماعي الإسلامي -فرص بديلة- للتمويل في العالم العربي (ص: ٢٤٥).

(٤) تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية (ص: ٣٩).



بأجر بشرط أن تكون الأجرة معلومة عند العقد، وكانت محكمة بالضوابط الشرعية<sup>(١)</sup>.

## أهم صور التمويل الجماعي المعاصرة:

أولاً: التمويل الجماعي بالدين.

ويسمى إقراض النظير للنظير أو الإقراض الجماعي<sup>(٢)</sup>، وبسبب التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م أظهر هذا النوع من التمويل فائدته باعتباره بديلاً عن القروض المصرفية في زمن أصبح من الصعب الحصول عليها<sup>(٣)</sup>، والتمويل بالإقراض يمكن أن يكون دون فائدة، أو يكون قرضاً يتم تسديده في حالة الربح فقط، أو قرضاً بفائدة رمزية جداً، أو قرضاً مجاناً مقابل تشغيل أحد الأشخاص أو الأبناء في المنشأة المُقترضة طالما بقي المشروع قائماً، أو قرضاً مجاناً مقابل أن يُكرّس المشروع نسبة معينة من أرباحه لعمل خيري مُحدد، وأهم المنصات التي تعمل وفق نظام التمويل القائم على الإقراض Lending Club, Prosper<sup>(٤)</sup>.

وحكم التمويل عن طريق القرض يكون على الشكل الآتي:

إذا كان الإقراض يحتوي على عوائد ربحية تعود على الممولين فلا يتوافق مع نظام الشريعة الإسلامية؛ لأن العائد في مقابل القرض ربا، وقد أجمعت الأمة على حرمة الربا<sup>(٥)</sup>، وإذا كان القرض مجاناً ولكنه يحتوي على شرط يعود بفائدة مادية أو معنوية على أحد الأطراف: كاشتراط تشغيل أحد أبناء الممولين في المنشأة التي سينشئها طالبو التمويل، فلا يجوز؛ لأنه يكون قرضاً جر نفعاً<sup>(٦)</sup>.

وأما إذا كان القرض مجاناً ولكن تضمن شرطاً جزائياً مالياً عند تأخير دفع الأقساط فلا يجوز أيضاً<sup>(٧)</sup>.

(١) «درر الحكام في شرح مجلة الأحكام» (٣/ ٥٧٣)، «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» (٣/ ٣٩٧)، «القوانين الفقهية»

(ص ٢١٦)، «روضة الطالبين» (٤/ ٣٣٢)، «المغني» (٧/ ٢٠٤).

(٢) التمويل الجماعي الجماهيري، الماهية والأساسيات (ص: ٧٧).

(٣) دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠م (ص: ١٣).

(٤) التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي (ص: ٢٤١).

(٥) «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٩٩).

(٦) «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٩٩).

(٧) «وبل الغمامة» (٤/ ١٢٥).

وإذا كان التمويل بالقرض من غير اشتراط فائدة، وليس فيه اشتراط زيادة على الأقساط عند تأخر الدفع، ولم يرج أحد الأطراف منه فائدة معنوية أو مادية فهو القرض الحسن الذي شجعت عليه الشريعة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: التمويل الجماعي بالملكية (عبر الأسهم).

يتم استخدام هذا النمط من التمويل الجماعي؛ لزيادة رأس المال الاستثماري للمشروع الناشئ، ويحصل المساهمون على حقوق ملكية (أسهم)، وهو جهد مشترك بين الأفراد لدعم رواد الأعمال (المقاولين) أو منظمات قائمة<sup>(٢)</sup>.

وهذا النوع من التمويل من حيث المبدأ يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، وهذا يتفق مع صيغ التمويل الإسلامي إذا كان الربح غير مشروط بشكل مقطوع، ولم يتم استثمار المال في الأشياء المحرمة<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: التمويل الجماعي القائم على التبرعات.

يهدف هذا النوع إلى تمويل مشروعات ذات أهداف خيرية وإنسانية؛ لدعم جهود الإغاثة في حالات الكوارث والمجاعة وتمويل برامج التعليم، حيث تستخدمه الجمعيات الخيرية باستخدام منصات على الشبكة العنكبوتية؛ لجمع التبرعات والهبات بدون توقيع أية عقود، وذلك بعد تحديد المشروع الذي سيتم جمع المال لأجله والمبلغ المراد جمعه، وتعتبر منصتي Just giving، و GoFundMe، من أهم المنصات في هذا المجال على المستوى العالمي<sup>(٤)</sup>، وقد ظهر عدد من المنصات التي تعتمد المنتجات الإسلامية وتساهم في التمويل الخيري، ومن أشهرها منصة Waqf Chain ومنصة Finterra، وقد طورت هذه المنصات من منظومتها باستخدام

(١) التمويل الجماعي الإسلامي -فرص بديلة- للتمويل في العالم العربي (ص: ٢٤٧).

(٢) التمويل الجماعي الجماهيري، الماهية والأساسيات (ص: ٧٧).

(٣) التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي (ص: ٢٤٨).

(٤) دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية (ص: ١٥)، التمويل الجماعي للأغراض الخيرية واقع المنصات الإسلامية وتحدياتها (ص: ٢٧٨-٢٧٩).

تقنيات بلوكتشين<sup>(١)</sup>؛ لإنشاء عقود ذكية<sup>(٢)</sup>.

وهذا النوع من التمويل جائز ولا إشكال فيه من الناحية الشرعية، يبقى فقط ضرورة أن يكون التبرع لصالح جهات ومؤسسات تمارس أنشطة مباحة<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافأة.

تقوم المنصة بالإعلان عن الحاجة إلى تمويل مشروع تنموي أو اجتماعي أو بحثي، وذلك بعد دراسة المشروع المقدم من طالبي التمويل وتقدير تكلفته المادية والزمنية، فتفتح المنصة باب قبول الأموال من الممولين بهدف تمويل الأفكار المقترحة، وليس الهدف من التمويل الربح، بل دعم الفكرة ومساعدة الأشخاص بالوصول إلى أهدافهم، وإذا حصلت المنصة على مبلغ التمويل كاملاً، حوّل إلى أصحاب المشروع، أما في حال عدم الحصول على المبلغ كاملاً، فيتم رد المبالغ المُحصّلة إلى الممولين، وتعتبر منصات Kickstarter و Indiegogo من أشهر المنصات في هذا المجال<sup>(٤)</sup>.

دخل هذا النوع ضمن التمويل التكافلي ولكن مع توقع حصول مكافآت عينية كهدايا أو بطاقات تخفيض أو إعفاء من الضرائب، وقد تكون المكافآت معنوية: كأن يحصل الممولون على وصول مبكر للمنتج أو بطاقات شكر، أو كتابة اسم المتبرع على غلاف المنتج أو الخدمة، ولا يكونون شركاء في أرباح المشروع الخيري أو عوائده المستقبلية<sup>(٥)</sup>، وقد سبق القول بأن التمويل التكافلي يندرج ضمن أعمال الخير والصدقات، غير أنه يشترط فيه أن تكون المشاريع المستهدفة لا تحتوي على أعمال محرمة: كتمويل حفلات الغناء أو تمويل جمعيات الموسيقى، أو تمويل فئات وجمعيات تدعو إلى أمور محرمة: كالزنا أو المثلية أو تمويل إنتاج أفلام تشجع

(١) البلوك تشين: عبارة عن قاعدة بيانات إلكترونية، تستخدم تقنيات التشفير لبناء دفتر سجلاتٍ موزّع على شبكة الإنترنت، يتحصل على نسخة منه كلُّ الأطراف المسجلة داخل تلك الشبكة، ويتمُّ من خلالها توثيق جميع المعاملات بصورة متسلسلة لا تسمح بالتلاعب أو التزوير أو التعديل في المعاملات المسجلة، وتتيح للأطراف المشتركة فيها إجراء العقود والمعاملات ونقل أصول الملكية فيما بينهم مباشرة عن طريق النّد للنّد، دون وساطة من طرف ثالث. يُنظر: إنشاء عقود المعاملات وتنفيذها بين الطرق التقليدية وتقنية (البلوك تشين) والعقود الذكيّة (ص: ٢٢٦٩).

(٢) التمويل الجماعي للأغراض الخيرية واقع المنصات الإسلامية وتحدياتها (ص: ٢٨١).

(٣) التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي (ص: ٢٤٨).

(٤) الهيكل المالي لشركات التمويل الجماعي وأثره في حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (ص: ٣٥٧)،

دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية (ص: ١٥).

(٥) المصادر السابقة.

على الأخلاق غير الحسنة أو التي تهدم المجتمعات أخلاقياً<sup>(١)</sup>.  
وأما المكافآت التي يحصل عليها الممولون إذا كانت معلومة فهي تتلاءم مع ما يسمى بهبة الثواب، وهبة الثواب: هي الهبة التي يشترط فيها صاحبها عوضاً<sup>(٢)</sup>، كأن يقول: وهبتك هذا البستان بشرط أن تثبني عليه، وقد اختلف الفقهاء في حكم هبة الثواب التي يُشترط فيها عوض معلوم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تصح الهبة، وتُعطى حكم البيع، ويصير العوض المشروط هو الثمن، وهو قول الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، والأظهر عند الشافعية<sup>(٦)</sup>.

واستدلوا بـ:

أولاً: قول النبي ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)<sup>(٧)</sup>.  
وجه الدلالة: الواهب إذا شرط عوضاً فقد نوى البيع، والعبرة بما نوى، وليس الاعتبار للفظ<sup>(٨)</sup>.  
ثانياً: العبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني<sup>(٩)</sup>؛ قال ابن القيم: والألفاظ لم تُقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يُستدلُّ بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده، ووضَّح بأيّ طريق كان؛ عُملَ بمقتضاه<sup>(١٠)</sup>.

ثالثاً: لأنه تملك بعوض معلوم، فهو كالبيع<sup>(١١)</sup>.

(١) التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي (ص: ٢٤٨)، منصات التمويل الجماعي لهاجد العتيبي (ص: ٥٩١).

(٢) يُنظر: «البنية شرح الهداية» (١٠ / ٢٠٤)، «شرح المنهج المنتخب» (١ / ٤١٧)، «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٨ / ١٣٥)، «الشرح الكبير» (١٧ / ٦).

(٣) يُنظر: «البنية شرح الهداية» (١٠ / ٢٠٤)، «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (٧ / ٢٩٥).

(٤) يُنظر: «شرح المنهج المنتخب» (١ / ٤١٧)، «شرح الخرشي على مختصر خليل» (٧ / ١١٧).

(٥) يُنظر: «الإنصاف» (١٧ / ٦)، «المغني» (٨ / ٢٨٠).

(٦) يُنظر: «مغني المحتاج» (٣ / ٥٧٣)، «نهاية المطلب» (٨ / ٤٣٦).

(٧) رواه البخاري في «صحيحه» (١ / ١٠٦) كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟، ومسلم في «صحيحه» (٦ / ٤٨ / ١٩٠٧) باب قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنية، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال.

(٨) «المعاملات المالية أصالة ومعاصرة» (١٨ / ٥٣٣).

(٩) «الأشباه والنظائر» للسبكي (١ / ١٨٤)، «المنتور في القواعد الفقهية» (٢ / ٣٧٣).

(١٠) «إعلام الموقعين» (٢ / ٣٨٥).

(١١) «المغني» (٨ / ٢٨٠).

القول الثاني: تبطل الهبة والثواب، وهو مقابل الأظهر عند الشافعية<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بـ:

أولاً: لأن الهبة المطلقة لا تقتضي ثواباً<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن يُناقش بأن هذا هو محل النزاع، فلا يمكن الاحتجاج بموضع النزاع.

ثانياً: لأن الجمع بين الهبة وبين إلزام الثواب تناقض<sup>(٣)</sup>.

نوقش: قال ابن قدامة: لو قال: ملكتك هذا بدرهم، فإنه لو أطلق التملك كان هبة، وإذا ذكر

العوض صار بيعاً<sup>(٤)</sup>.

الراجح.

الذي يظهر -والله أعلم- أن قول الجمهور هو الأقوى دليلاً؛ وذلك لقوة حججهم وسلامتها من

المناقشة.

بناءً على هذا يمكن القول بجواز التعامل مع هذه المنصات، سواء كان الثواب مشروطاً أم غير

مشروط؛ فقد تقدم الكلام على شرط الثواب، وأما عدم الشرط فجوازه من باب أولى.

ضوابط التمويل الجماعي.

أولاً: ألا يتضمن التمويل أي فوائد ربوية، وألا تنص منصة التمويل على أن من أهدافها الربا<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: أن يكون المشروع أو النشاط الذي يتم تمويله مباحاً شرعاً، فيُمنع تمويل المشاريع التي

تتعلق بالخمير، والربا، والقمار أو أي أنشطة محرّمة، ويجب أن تنص المنصة على أن من أهدافها

التعامل بالمنتجات والمشروعات المباحة<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: تُبنى المشاريع الممولة على صيغ شرعية تراعي العدالة في توزيع الجهد والعائد،

كالمضاربة التي يقدم فيها الجمهور الأموال، بينما يتولى أصحاب المشروع تنفيذ العمل، ويُتفق

على تقاسم الأرباح بنسبة محددة تُذكر في عقد التمويل، ولا يصح شرعاً أن يُضمّن للمستثمر

(١) يُنظر: «مغني المحتاج» (٣/ ٥٧٣)، «بداية المحتاج» (٢/ ٤٨٩)، «روضة الطالبين» (٥/ ٣٨٦).

(٢) «نهاية المطلب» (٨/ ٤٣٦).

(٣) «نهاية المطلب» (٨/ ٤٣٦).

(٤) «المغني» (٨/ ٢٨٠).

(٥) المعايير الشرعية، المعيار ١٩، البند ٩.

(٦) المعايير الشرعية، المعيار ٢١، البند ٢.

رأس المال في حال وقوع الخسارة<sup>(١)</sup>.

رابعاً: أن تعتمد الشفافية والوضوح في عرض المشاريع الاستثمارية؛ حتى يتحقق الممولون من توافقها مع الشريعة، وأن يتم إعلام الممولين بمخاطر الاستثمار؛ تجنباً للوقوع في الغرر الفاحش، فلا بد أن تُذكر في نشرة المشروع على المنصة الصيغة الشرعية المعتمدة في المشروع، كالإجارة مثلاً أو المشاركة أو المرابحة أو غير ذلك، كما يجب ذكر طريقة توزيع الأرباح، ونسبة العائد إن وُجد، ومدة المشروع، وخطة العمل<sup>(٢)</sup>.

خامساً: أن يمثل المبلغ الذي يقوم به الممول حصة شائعة من رأس المال وفي الموجودات<sup>(٣)</sup>، فيُشترط في التمويل الجماعي أن يقوم على قاعدة المشاركة في النتائج، بحيث يتحمل المستثمرون والممولون الخسارة كما ينتفعون بالربح، دون اشتراط ضمان رأس المال أو تحقيق عائد ثابت، ويُعد هذا من أهم الضوابط التي تميز التمويل الإسلامي عن غيره، وتمنع تحوّل العقود إلى قروض ربوية مقنّعة<sup>(٤)</sup>.

سادساً: لا بد من إنشاء هيئة رقابة شرعية؛ للتأكد من أن رأس المال الموجه لتمويل المشاريع أو المنتجات والمشاريع في حد ذاتها ملتزمة بنصوص الشريعة الإسلامية<sup>(٥)</sup>، وللتأكد من سلامة المشروع والعقود من الغرر والغبن والفوائد والتحايل على أكل أموال الناس<sup>(٦)</sup>.

سابعاً: استقلال أطراف التمويل الجماعي؛ جاء في المعايير الشرعية: لا يحق لرب المال اشتراط عمله مع المضارب حتى تكون يده معه في البيع والشراء والأخذ والعطاء، أو أن يطلب منه أن يراجعه في كل شيء: فلا يقضي في الأمور بدون مشورته، أو أن يملي عليه شروطاً تسلبه التصرف: كأن يفرض عليه أن يشارك غيره أو أن يخلط ماله بمال المضاربة<sup>(٧)</sup>، وقد أكد الفقهاء على ذلك من خلال تعريف المضاربة؛ وهي أن يعطي صاحب المال ماله لغيره؛ ليعمل فيه

(١) ينظر: مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي للقفح (ص: ١٥)، تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية (ص: ٤٢).

(٢) ينظر: المعايير الشرعية، المعيار ١٣، البند ٣، والمعيار ١٧، البند ٨/١/٥.

(٣) ينظر: «المبسوط» للسرخسي (٢٢/٢٧)، المعايير الشرعية، المعيار ٢١، البند ٣.

(٤) يُنظر: معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية (ص: ٧٧).

(٥) يُنظر: التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي (ص: ٢٥١).

(٦) معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية (ص: ٨٤).

(٧) المعايير الشرعية، المعيار ١٣، البند ٣/٩.



والربح بينهما حسب الاتفاق<sup>(١)</sup>.

### أهم النماذج الشرعية المُعدّة لدى منصات التمويل الجماعي:

أولاً: التمويل الجماعي بصيغة المراجعة للآمر بالشراء.

تعتبر المراجعة من أهم صيغ التمويل التي تطبقها منصات التمويل التي تقوم على التعاملات الشرعية؛ وذلك بسبب أنها مشاريع قصيرة الأجل، والربح فيها شبه مضمون<sup>(٢)</sup>، وعقد المراجعة يبيع ثَباع فيه سلعة للمشتري بسعر يشمل التكلفة الأصلية للسلعة بالإضافة إلى هامش ربح معلوم<sup>(٣)</sup>، ولكن في المراجعة للآمر بالشراء يسبق هذا البيع طلب من العميل بشراء سلعة معينة، ويعد العميل بالشراء بعد أن يملكها البنك أو الممول<sup>(٤)</sup>، عادةً ما يُنَاط تنفيذ عملية الشراء بجهة واحدة، كأن تكون شركة أو عدد محدود من الأفراد، بينما في التمويل الجماعي يتولى هذا الدور جمع من الممولين، وتتوسط المنصة بين الأمر بالشراء والمُمولين به؛ إذ يتقدم العميل (الآمر بالشراء) بطلب شراء سلعة أو أصل محدد المواصفات إلى المنصة، مع تقديم وعد بالشراء بعد تملك السلعة من طرف الممولين، بعد ذلك تطرح المنصة المشروع على الجمهور، موضحةً تفاصيل السلعة وسعرها وهامش الربح المتوقع، ويعد طالب التمويل الجمهور بالشراء، وفي واقع الأمر هم الممولون بالشراء، وتُستخدم في هذا السياق صكوك مرابحة ذكية شائعة الملكية، تُعرض على الممولين، وهي وثائق مالية متساوية القيمة تُصدر لغرض تمويل شراء سلعة المرابحة<sup>(٥)</sup>، وتصبح السلعة مملوكة لحَملة الصكوك، ويبدأ جمع الأموال من الممولين، وبعد اكتمال التمويل، تشتري المنصة أو جهة التمويل الجماعي أو وكلاؤها السلعة وتملكها حقيقياً، ثم تقوم المنصة -بعد دخولها في ملكية الممولين- ببيعها على الأمر-طالب التمويل- بسعر يشمل التكلفة بالإضافة إلى الربح المحدد مسبقاً، عادة يكون الدفع على أقساط، يُعاد توزيع الأرباح

(١) يُنظر: «المبسوط» (٨٣ / ٢٢)، «الكافي في فقه أهل المدينة» (٧٧١ / ٢)، «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٧ /

١٨١)، «المغني» (١٣٤ / ٧)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (ص: ١٢).

(٢) يُنظر: معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية (ص: ٥٣).

(٣) يُنظر: «فتح القدير» (٤٩٤ / ٦)، «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (٣ / ٥٢٨).

(٤) يُنظر: في فقه المعاملات المصرفية المعاصرة (ص: ٨١).

(٥) يُنظر: المعايير الشرعية المعيار ١٧ البند ٥/٣.

على الممولين حسب نسبة مشاركتهم بعد استلام الأقساط<sup>(١)</sup>. والذي يظهر -والله أعلم- أن بيع المرابحة للآمر بالشراء لا بأس به إذا خلا من الإلزام بالوعد من طرف أو من طرفين، ويمكن تفادي الإشكال الذي لأجله وُضع الإلزام بالوعد من خلال اشتراط خيار الشرط؛ فإن خيار الشرط يعالج ما قد يُعرض المأمور بالشراء للخسارة، وهذا القول وسط بين الأقوال في المسألة؛ وأسباب الترجيح هي كالآتي:

- إذا كان الوعد غير ملزم، وجعل الخيار للطرفين تحققت عدة مصالح:
- ١- خرجت المعاملة من كونها قرضاً بفائدة، إلى كونها بيعاً وتجارة.
- ٢- يكون البائع حينئذ قد باع ما يملك؛ لأن العقد لم ينعقد إلا بعد تملك الطرف الآخر للبضاعة، وكان الإيجاب والقبول بعد تملك البضاعة حقيقةً، وليس صورياً.
- ٣- إذا ربح المأمور بالشراء بعد ذلك يكون قد ربح فيما كان عليه ضمانه؛ لأن السلعة إذا هلك فقد هلكت على ملك البائع<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: التمويل الجماعي بصيغة المضاربة. تُعدّ المضاربة صيغة مناسبة لتمويل رأس المال العامل<sup>(٣)</sup>، ولقد أظهرت التطبيقات الحديثة قدرة نظام المضاربة على تمويل رأس المال العامل دون أي خرق للسلامة الشرعية<sup>(٤)</sup>، والمضاربة عقد شراكة بين صاحب المال وشخص آخر، يقدم فيه الأول المال ويتولى الثاني تشغيله، على أن يكون الربح بينهما بنسبة يتفقان عليها عند العقد<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: الفائدة والربح وأدوات التمويل الإسلامية (ص: ٤٦).

(٢) «المعاملات المالية أصالة ومعاصرة» (١٢ / ٣٤٨).

(٣) رأس المال العامل (المتغير): هو الذي يتغير ويستهلك خلال عملية الإنتاج، مثل المواد الأولية وشبه المصنعة والسلع المصنعة الجاهزة لدى المنتجين، وهي عناصر يتم الاحتفاظ بمخزون منها للمحافظة على استمرار التشغيل وتلبية الطلب الإضافي على السلع الجاهزة بدون إحداث تغيير في برامج الإنتاج، ويسمى هذا الصنف من رأس المال أحياناً برأس المال المتداول أو رأس المال الدائر؛ نظراً لما يتصف به من تغير وتحول مستمر من مواد أولية إلى سلع جاهزة ثم إلى نقود ثم إلى مواد أولية مرة أخرى وهكذا. يُنظر: الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل (ص: ١٣).

(٤) يُنظر: تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية (ص: ٥).

(٥) «تحفة الفقهاء» (٣ / ١٩)، «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٧ / ١٨١)، «المغني» لابن قدامة (٧ / ١٣٢)، وجاء في «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (٤ / ٢١): ولا خلاف بين المسلمين في جواز القراض، وأنه مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام، وأجمعوا على أن صفته أن يعطي الرجل الرجل المال على أنه يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً، أو ربعاً، أو نصفاً.



والتمويل الجماعي بصيغة المضاربة هو نفس المفهوم، ولكن بدلاً من وجود رب مال واحد، يتم جمع الأموال من عدد كبير من المستثمرين عبر منصة إلكترونية، ثم تُسلم تلك الأموال إلى مضارب واحد - غالباً يكون شركة أو رائد أعمال - يتولى إدارة المشروع أو النشاط التجاري. حيث يقوم المضارب بتقديم مشروعه على منصة التمويل الجماعي، فتقوم المنصة بدراسة المشروع، وتعرض سعر التكلفة اللازمة للمشروع مع الربح المتفق عليه مشاعاً، والمدة الزمنية المحددة على جماهيرها الممولين، فتطرح المنصة - باستخدام تقنية البلوكتشين (سلسلة الكتل) - صكوك مضاربة ذكية على الممولين<sup>(١)</sup>، وبعد اكتمال الاكتتاب فيها وجمع قيمتها ودمج الأموال تقدم المنصة - نيابةً عن الممولين - مال المضاربة للمضارب، وهو طالب التمويل؛ ليتولى تشغيل الأموال وفق النشاط المتفق عليه، وبعد نهاية دورة الاستثمار تُحسب الأرباح وتوزع حسب النسب المتفق عليها، وإذا وجدت الخسارة تحملها الممولون فقط، إلا إذا ثبت تقصير أو مخالفة من المضارب، وقد اجتمعت في هذه الصورة أربعة عقود: عقد وساطة بأجر، وعقد وكالة بأجر، وعقد مشاركة، وعقد مضاربة<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: التمويل الجماعي بالإجارة المنتهية بالتملك.

لقد انتشر التعامل بصيغة التأجير التمويلي على نطاق واسع عالمياً بالنسبة لعدة مجالات: كالطائرات، والحاسبات، والآلات، والمعدات، والمباني، ومجالات البترول وغيرها<sup>(٣)</sup>، ويُعدّ من وسائل تمويل الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل<sup>(٤)</sup>، ويتميز التأجير التمويلي عن عقود الإجارة العادية أن في التأجير التمويلي يكون التمويل هو المحدد الذي تدور حوله جميع أحكام هذا العقد، والمؤجر لا يقوم بشراء العين إلا بعد أن يتقدم إليه المستأجر بطلبها، وإنما يقوم بشراء هذه العين بناءً على طلب المستأجر<sup>(٥)</sup>، ويتحقق الربح في هذا النوع من المشاريع بأن يمتلك

(١) تعرف صكوك المضاربة بأنها وثائق مشتركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها. المعايير الشرعية، المعيار ١٧، البند ٢/٦/٣، وهي عبارة عن حصص مشاعة من رأسمال المضاربة بقيمة هذه الصكوك. معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية (ص: ٤٠).

(٢) يُنظر: التمويل الجماعي بالإفراض (ص: ٢٨)، «مجلة مجمع الفقه الإسلامي - ضمان رأس المال أو الربح في صكوك المضاربة أو سندات المقارضة» (٤/ ١٤٥٦).

(٣) عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة (ص: ٢٤).

(٤) عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة (ص: ٣٣).

(٥) عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة (ص: ٣٣).

الممول حصة في العقار المؤجر -مثلاً- بما يوازي مساهمته، ويستفيد من العائد المتوقع، مع إمكانية تضمين خيار للمستأجر بتملك العقار في نهاية مدة العقد، والتزامه بسداد كامل المبلغ عبر صيغة الإجارة المنتهية بالتملك<sup>(١)</sup>.

ويكون التمويل بإصدار صكوك لأجل تمويل تملك أعيان معينة أو موصوفة في الذمة، كأن تحتاج شركة للتمويل النقدي لبناء مشروع استثماري، فتصدر صكوكاً بقيمة تعادل تكلفة المشروع، ويكتب المستثمرون في تلك الصكوك بحيث تستخدم أموال الاكتتاب في شراء تلك الأعيان أو بنائها، ثم يؤجرها حملة الصكوك -وهم ملاك تلك الأعيان- للشركة المصدرة إجارة منتهية بالتملك، وتكون الصكوك قابلة للتداول في الأسواق المالية<sup>(٢)</sup>.

فالغرض من صكوك الإجارة هو تحويل الأعيان والمنافع -التي يتعلق بها عقد الإجارة- إلى أوراق مالية أو سندات يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل والتداول<sup>(٣)</sup>، والمعقود عليه هو الأعيان المؤجرة وليس الدفعات الإيجارية<sup>(٤)</sup>.

وللإجارة المنتهية بالتملك صور عديدة، وكل صورة قد ناقشها أهل العلم، والذي أميل إليه -والله أعلم- أن الصورة التي تنتفي فيها المآخذ التي أبداه أهل العلم هي الصورة الآتية: صورة الإجارة المنتهية بالتخيير: وهي اقتران عقد الإجارة بوعده<sup>(٥)</sup> بالبيع، أو مد مدة الإجارة أو انتهاء الإجارة ورد العين المستأجرة إلى المالك في نهاية مدة الإجارة، وذلك بأن يُصاغ العقد على أنه عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر -بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة- في واحد من الأمور الثلاثة:

١- شراء العين المأجورة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة، أو بثمن محدد عند بداية العقد.

٢- مد مدة الإجارة.

٣- إنهاء عقد الإجارة ورد العين المأجورة إلى صاحبها<sup>(٦)</sup>.

(١) عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة (ص: ٣٣).

(٢) التأجير التمويلي دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي (ص: ٢٠٦).

(٣) في فقه المعاملات المصرفية المعاصرة (ص: ٣١٨).

(٤) التأجير التمويلي دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي (ص: ٢٠٦).

(٥) الذي يظهر أن الوعد غير ملزم.

(٦) العقود المالية المركبة (ص: ١٩٧).

ولابد من أن يكون الضمان على المؤجر، ولا يجوز أن يُشترط الضمان على المستأجر<sup>(١)</sup>.  
وأما ما عداها من صور الإجارة المنتهية بالتمليك فيرجع الأمر فيها إلى اجتهاد هيئة الرقابة  
الشرعية في منصة التمويل الجماعي، أما هذه الصورة فهي الأسلم.

---

(١) يُنظر: حكم اشتراط ضمان العقار على المستأجر (ص: ١٤).

## الخاتمة

ختامًا عالج البحث عددًا من المواضيع التي تمس التمويل الجماعي في العصر الحالي، حيث تم بيان المدلول اللغوي والاصطلاحي للتمويل الجماعي، ثم تم مناقشة بداية التمويل الجماعي بشكل تقليدي في المجتمعات الإسلامية إلى أن تطور إلى نموذج إلكتروني حديث مغطى بالتكنولوجيا الرقمية، بعد ذلك ناقش البحث الموقف الشرعي من كل نوع من أنواع التمويل الجماعي، إضافة إلى شرح النماذج الإسلامية كالمrabحة، والمشاركة، والمضاربة المعتمدة في منصات التمويل الجماعي، وأوضح الضوابط الشرعية لعمل منصات التمويل الجماعي، وأخيرًا تم التطرق إلى بيان الأدوار التي تؤديها المنصات الإلكترونية، والتوصيف الفقهي لعملها مع الشروط، وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج.

ومن أهمها:

١. التمويل الجماعي ليس ظاهرة حديثة بالكامل، بل هو امتداد لممارسات اجتماعية قديمة مستندة على التعاون والتكافل، وقد جاءت الشريعة الإسلامية بتأصيل هذا المفهوم من خلال صور متعددة.
٢. أعاد التطور التكنولوجي تشكيل التمويل الجماعي عبر الإنترنت، وأدى إلى توسيع نطاقه وانتشاره عالميًا، خاصة بعد الأزمات المالية التي حدثت من فعالية التمويل التقليدي.
٣. منصات التمويل الجماعي الحديثة تلعب أدوارًا متعددة تشمل الوساطة، والتقييم، وجمع الأموال، وتوقيع العقود، وتوزيع الأرباح، والرقابة، وتبنى أحكام هذا الدور على أحكام عقد الوكالة.
٤. أنواع التمويل الجماعي المعاصرة كثيرة ومتفرعة، منها ما هو شائع مشترك بين المنصات العالمية: كالتمويل القائم على الدين، وهو غير متوافق مع الشريعة الإسلامية؛ بسبب تضمن الفائدة، ومنها التمويل القائم على الملكية (الأسهم)، والتمويل القائم على التبرعات، أو المكافآت، ومن الأنواع ما هو شائع في المنصات التشاركية كالمrabحة، والمضاربة، والإجارة.

٥. يقدم التمويل الجماعي الإسلامي بدائل شرعية فعّالة بدلاً من التمويل التقليدي، ويمكن تكييف أغلب النماذج الحديثة على عقود مالية إسلامية معروفة، سواء كانت على سبيل التبرع أو على سبيل المشاركة.

٦. الضوابط الشرعية أساسية في التمويل الجماعي الإسلامي، ومن أبرزها: تجنب الربا، والشفافية في عمل المنصات والإفصاح عن المعاملات والأرباح، وعدم ضمان رأس المال، والالتزام بالعقود المشروعة (مضاربة، مرابحة، إجارة...)، وتوجيه الاستثمارات نحو المنتجات والأهداف المباحة في الشريعة الإسلامية، ووجود رقابة شرعية مستقلة على المنصة.

٧. تحتاج المنصات الإسلامية إلى تنظيم قانوني صارم وتوحيد المعايير؛ لضمان الشفافية، وسلامة العقود، وحماية حقوق الأطراف، وقد بدأ العمل بالفعل على ذلك في الدول العربية والإسلامية.

٨. تعتمد بعض المنصات التي تتبع أساليب التشغيل المتوافقة مع الشريعة إلى استخدام التقنيات الحديثة في عملها (كالبوكتشين وصكوك الملكية الذكية) وهذا يوفر فرصاً كبيرة لضبط الملكيات والتوزيع العادل في التمويل الجماعي، مع تقليل الاعتماد على الوسطاء.

٩. يشترط في التمويل الجماعي القائم على التبرعات لتمويل مشروع خيري أن يكون المشروع ممّا يجوز التبرع له: كالأعمال الخيرية، والطبية، والتعليمية، والإنسانية، وبالتالي فلا يجوز جمع التبرعات لأغراض محرّمة.

١٠. يجوز أن تقدم المنصات للمتبرعين مكافآت مادية أو معنوية إذا كانت المكافأة مباحة ومعلومة وغير مرتبطة بمبلغ التبرع، وهو من باب هبة الثواب، ولكن يجب تحديد العوض (المكافأة) عند التبرع؛ لمنع حصول الغرر.

١١. يكون التمويل الجماعي بالدين جائزاً فقط إذا كان قرضاً حسناً لا يُشترط فيه زيادة، وما تتقاضاه المنصة من الأجر يجب أن يكون مقطوعاً مقابل الجهد المبذول والنفقات الحاصلة، وليس له ارتباط برأس المال أو زمن القرض.

١٢. تطبق على عقود التمويل الجماعي القائم على الأسهم أحكام أحد العقود الشرعية؛ فتطبق عليه أحكام المضاربة أو المشاركة إذا تضمن استثماراً للمال، وتطبق أحكام الإجارة إذا تضمن إجارة تشغيلية أو منتهية بالتملك، وهكذا على حسب نوع التمويل المتفق عليه في العقد، ويُشترط أن يكون الاستثمار مرتبطاً بأنشطة مباحة.

١٣. يجوز للمنصة أن تتقاضى عمولة مالية نظير الخدمات التي تقدمها، وتعتبر العمولة أجرًا على عمل مشروع؛ فهي تدخل تحت بند أجر الوكالة أو أجر الوساطة، وكلاهما جائز شرعًا إذا كانت الخدمات المقدمة معلومة والأجر معلومًا غير مبهم، ويُشترط في جواز العمولة أن تكون معلومة من البداية.

## المصادر والمراجع

١. الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الطبعة الأولى، (دار المسلم، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م).
٢. الأشباه والنظائر. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
٣. الإصدار الثاني لتقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، منصات التمويل الجماعي، صندوق النقد العربي ٢٠٢١.
٤. إنشاء عقود المعاملات وتنفيذها بين الطرق التقليدية، وتقنية (البلوك تشين) والعقود الذكية، دراسة فقهية مقارنة، أحمد سعد علي البرعي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالبحر، جامعة الأزهر، المجلد ٣٩، ديسمبر ٢٠٢٠ م.
٥. الإنصاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).
٦. بداية المحتاج في شرح المنهاج، بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شهبة، عنى به: أنور بن أبي بكر الشياخي الداغستاني، جدة: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٧. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن رشد الحفيد، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
٨. البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العنتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٩. البيان في مذهب الإمام الشافعي، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي، المحقق: قاسم محمد النوري، الطبعة الأولى، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م).
١٠. التأجير التمويلي، يوسف الشبيلي، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ١١، محرم، ١٤٣٢ / ٢٠١١.

١١. تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية دراسة حالة منصة «شكرة»، زوير بولحبال، المجلة الدولية للريادة المالية، العدد ٣ المجلد ١، كانون الثاني ٢٠٢٠.
١٢. تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي، الطبعة الثانية، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م).
١٣. تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقضة في التمويلات المصرفية، أحمد محيي الدين أحمد، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، البحرين، ٢٠٠٤.
١٤. التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، محمد عبد الحميد فرحان، الأكاديمية العربية، كلية العلوم المالية، والمصرفية.
١٥. التمويل الجماعي، دراسة فقهية تطبيقية، للباحث عبدالعزيز الدميحي، وهي خطة بحث - لم تتم- مقدمة لتسجيل رسالة دكتوراه في الفقه بكلية الشريعة التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض ١٤٤٢هـ
١٦. التمويل الجماعي الإسلامي كوسيلة للتمويل الاجتماعي، محمد الأمين بودخيل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد ٢٨، العدد ٨٤، سبتمبر ٢٠٢١ م.
١٧. التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي، فيصل شياد، جامعة سطيف، الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جون ٢٠١٩، المجلد ٨، العدد ١.
١٨. التمويل الجماعي الجماهيري، الماهية والأساسيات، علي يوسفات، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 7، No. 3، (2024).
١٩. التمويل الجماعي بالإقراض، بيان بن محمد السنيدي، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، ٢٠٢٤/١٤٤٥.
٢٠. التمويل الجماعي للأغراض الخيرية واقع المنصات الإسلامية وتحدياتها، عمر أحمد كشكار، أنس عبد القادر قاسم، أحمد فايز الهرش، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد ٨، / العدد ٠١ / إبريل ٢٠٢٣.
٢١. التمويل الجماعي، دراسة فقهية تطبيقية، أحمد بن هلال الشيخ، مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد ١٣، ٣٥١.
٢٢. التمويل بعقد الاستصناع: أحكامه الفقهية ومخاطره المصرفية، بندر بن عبد العزيز



- اليحيى، جامعة المجمعة، ١٤٤٠هـ.
٢٣. الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، زكرياء دمدوم، وليد مرغني، لطيفة بكوش، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠٢٠.
٢٤. حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ). د.ن، د.ت.
٢٥. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، البصري، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٢٦. حكم اشتراط ضمان العقار على المستأجر، فهد عبد الله العجمي، مجلة إيجهار الدولية للعلوم الإنسانية والعلوم التربوية، العدد: ٣ المجلد: ٦، ٢٠٢٤م.
٢٧. دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠م، إشراف إبراهيم بن علي المحسن، مركز المعرفة للدراسات.
٢٨. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر خواجه أمين أفندي، تعريب: فهمي الحسيني، الطبعة الأولى، (دار الجيل، ١٤١١هـ / ١٩٩١م).
٢٩. دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي لـ MSME، مها مزهر محسن الربيعي، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، ١٤٤٤/٢٠٢٤.
٣٠. دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والإمارات مع الإشارة لحالة الجزائر، لزهاري زواويد، نزيهة مرسللي، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٢م.
٣١. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الثالثة، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م).
٣٢. الشرح الكبير، عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى (القاهرة: دار هجر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
٣٣. الشرح الكبير، محمد الدردير، (بيروت: دار الفكر، د.ت).
٣٤. شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، المنجور أحمد بن علي المنجور، تحقيق:

- محمد الشيخ محمد الأمين، دار عبد الله الشنقيطي.
٣٥. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، (بولاقي: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١١هـ).
٣٦. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الطباعة العامة - تركيا، عام النشر: ١٣٣٤ هـ.
٣٧. الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، حسني عبدالعزيز يحيى، وهي أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ٢٠٠٩م.
٣٨. ضمان رأس المال في صكوك المضاربة أو سندات المقارضة، حسين حامد حسان، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد ٤، المجلد ٣.
٣٩. عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة، حنان كمال الدين ضبان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
٤٠. العقود المالية المركبة دراسة فقهية تأصيلية وتطبيقية د. عبدالله بن محمد العمراني، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ دار كنوز إشبيلية، وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه نوقشت في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.
٤١. الفائدة والربح وأدوات التمويل الإسلامية، درويش صديق جستينية، ورقة مقدمة إلى مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٦/١٩٩٥.
٤٢. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، دار الفكر، د.ط، د.ت.
٤٣. في فقه المعاملات المصرفية المعاصرة، نزيه حماد، الطبعة الأولى، (دمشق: دار القلم، ٢٠٠٧/١٤٢٨).
٤٤. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث. الطبعة الثانية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦هـ).
٤٥. الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المحقق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٦. لسان العرب، أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري، المعروف بابن منظور، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، (بيروت: دار صادر).
٤٧. المبسوط، شمس الدين أبو محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
٤٨. المنثور في القواعد الفقهية، محمد بن عبد الله بن بهادر بدر الدين الزركشي، حققه: تيسير فائق أحمد محمود، الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٩. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الطبعة الخامسة، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ).
٥٠. معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، ميلود بن مسعودة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٥١. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، البحرين، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٧م.
٥٢. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن محمد، الخطيب الشربيني، حققه: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٥٣. المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، (دار علم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
٥٤. مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، منذر القحف، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٥٥. منصات التمويل الجماعي: بين النظري والتطبيق كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية، رمزي زعيمي، سارة بن مالك، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد ٧، عدد خاص، مارس (٢٠٢٣).
٥٦. منصات التمويل الجماعي، هاجد بن عبد الهادي العتيبي، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، المدينة المنورة، العدد ١٩٨، ١٤٤٣هـ.

٥٧. الهيكل المالي لشركات التمويل الجماعي وأثره في حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أمير علي خليل، هدير عاشور، بشرى علوان، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠١٩.

٥٨. وبل الغمامة في شرح عمدة الفقه، عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، الطبعة الأولى، (الرياض: دار الوطن للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ).